لو نجح في عدالة توزيع الدعم للمستحقين فإنه يجمع رصيدا «طيبا» لمواجهة مشكلات أكبر

«الشال»: وزير المالية بدأ ... بداية صحيحة

قال التقرير الاسبوعي لشركة الشال إن وزير المالية ذكر كلاما صحيحا في مقابلة مع «العربية»، ودعا الى ضرورة السيطرة على النفقات الجارية البالغة 85 في المئة من اعتمادات الموازنة العامة في دولة تعتمد، بنسبة 93 في المئة، على إيرادات النفط في تمويل ميزانيتها. وسبب رئيس في استمرار اعتماد الموازنة العامة على النفط وبتلك النسبة العالية في تمويلها، هو هيمنة النفقات الجارية على الإنفاق العام، ومعها تعجز الكويت عن تنويع مصادر الدخل وعن خلق وظائف للقادمين إلى سوق العمل. والسيطرة على النفقات الجارية توجه صحيح، من حيث المبدأ، لأن إمكانات استمرارها مستحيلة، ومن سوف يدفع ثمن العجز عندما يعجز سوق النفط عن تمويلها، هو السواد الأعظم من الناس أصحاب الدخول الثابتة.

ومضى: وما ذكره الوزير، وهو البدء بترشيد مصروفات الدعم البالغة نحو 5 مليارات دينار أو نحو ربع مصروفات الموازنة العامة، أيضا، صحيح، فلا معنى لتقديم دعم، مثلا، لمن يستهلك كهرباء أو ماء بما يعادل 10 أضعاف المعدل العام، ولا بأس بتقديم مكافأة نقدية لمن يستهلك نصف المعدل العام. وما ينسحب على الكهرباء والماء ينسحب على المكونات الأخرى، فلا بأس بحجب الدعم عن من تزيد دخولهم عن مستوى معين، وزيادته لآخرين، والنتيجة النهائية لن تكون وفرا في المصروفات، فقط، وإنما عدالة أكبر بزيادة الدعم لمستحقيه.

الوزير يعرف أن الإصلاح الحقيقي يتطلب أكثر من ذلك

وقال: والمؤكد أن وزير المالية يعرف، جيدا، بأن الإصلاح الحقيقي يتطلب أكثر من ذلك، ولكنه يحتاج إلى بداية، وبدايته في ضبط النفقات الجارية بداية صحيحة، وعليه في وقت ما، قريبا، أن يواجه بقية الحكومة والناس

ووصل: بالإجابة القاطعة، نفياً، على استحالة استمرار الأوضاع المالية على ما هي عليه، حالياً، دون الانتهاء بكارثة. ولابد من البدء بخفض إغراءات الوظيفة الحكومية، بدءاً بأعلاها، حتى لو تطلب الأمر فرض سياسات غير شعبية، مثل فرض ضريبة تصاعدية بعد مستوى محدد من الرواتب، بدءاً بقطاع النفط الذي خربت كوادره العشوائية مستويات ما عداه من رواتب، كلها. ولابد من ربط المكافأة أو الراتب بالإنتاجية، فبينما ترتفع تكلفة الوظيفة العامة، يزداد الأداء تردياً، ويزداد الفساد، وكله يمكن التغاضي عنه، لو كان قابلاً للاستدامة. ولكن من سوف يدفع ثمن عدم استدامته الباهظ هم الصغار القادمون إلى سوق العمل، كلهم. ذلك ينسحب على الخدمات الأساسية، مثل الصحة، فقد انحازت الحكومات السابقة، كلها، إلى توفير الوظيفة في القطاع، على حساب المحافظة على حياة الناس، فلم يعد القطاع قادراً على تقديم الحد الأدنى من الخدمات اللائقة، ومثله التعليم.

سالم الصباح

لابد من ضبط النفقات بسب استحالة استمرار الأوضاع المالية على ما هي عليه

وختم: لقد بدأ وزير المالية البداية الصحيحة، ولو نجح في عدالة توزيع الدعم لصالح مستحقيه والحد من فساده فسوف يجمع رصيداً طيباً لمواجهة المشكلات الأكبر، فالناس تتوقع القدوة في الحكومة، والحكومات المتعاقبة فاقدة لها منذ زمن طويل. ومهما كان رد الفعل سلبياً في البداية، لابد من مواجهة ما لابد من مواجهته، والتأخير لن يؤدي سوى إلى استحالة الإصلاح، ووقود الفشل هم الناس الأبرياء، معظمهم.

توقعات بأن يحتل الاقتصاد القطري المرتبة الأولى

الاقتصاد الكويتي في المرتبة الثانية.. لكن الأداء سلبي

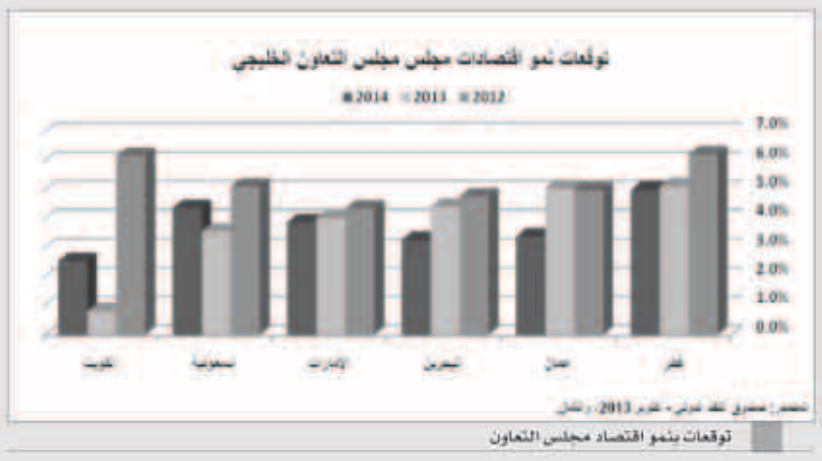

توقعات بنمو اقتصاد مجلس التعاون

أكد الشال ان التقرير صدر في أكتوبر التقرير الدوري لصندوق النقد الدولي حول تقديرات أداء الاقتصاد العالمي، ركز على أكثر التغيرات أهمية في توقعات الصندوق لنمو الاقتصادات الكبرى في العالم، ثم توقعاته لنمو اقتصادات دول مجلس التعاون. ولن نسرد محتوى التقرير، ولا حتى ملخصا له، ولكننا سنحاول رصد اتجاهاته من خلال التركيز على فروق التوقعات، ما بين تقرير وآخر، أي توثيق استمرار النظرة المتحفظة.

واستمرت توقعات صندوق النقد الدولي حول نمو الاقتصاد العالمي بالانخفاض لعامي 2013 و2014 لنحو 2.9 في المئة و3.6 في المئة، على التوالي، بعد أن كانت نحو 3.2 في المئة و3.8 في المئة، على التوالي، في التقرير السابق في يوليو الفائت، وسبب هذا الخفض، على غير عادة سنوات ما بعد أزمة 2008، هو خفض توقعات النمو للاقتصادات، الناشئة والنامية، لنحو 4.5 في المئة و5.1 في المئة، للسنتين على التوالي، بعد أن كانت نحو 5 في المئة و5.5 في المئة في يوليو. وكان أكبر هبوط في التوقعات من نصيب الاقتصاد الهندي بخفض بنحو 1.8- نقطة مئوية لعام 2013، ليصبح النمو المتوقع 3.8 في المئة، فقط، أما الاقتصاد الصيني، فانخفضت توقعات نموه لعامي 2013 و2014 إلى نحو 7.6 في المئة و7.3 في المئة، بعد أن كانت نحو 7.8 في المئة و7.7 في المئة في يوليو، لكن هذه التوقعات جاءت قبل الإعلان عن نمو الاقتصاد الصيني بنحو 7.8 في المئة، في الربع الثالث من العام الحالي، ونحو 7.7 في المئة للأرباع الثلاثة من العام الجاري، وهو ما قد يرفع توقعات الصندوق مستقبلاً.

الاقتصاد العماني كان الأكثر تقدماً من حيث التصنيف

ومضى: أما الاقتصادات المتقدمة، فلم تتغير توقعات نموها، ككل، عن يوليو، فظلت عند نحو 1.2 في المئة و2 في المئة لعامي 2013 و2014، على التوالي، وعدم تغير التوقعات فيه إشارة إلى استقرار نسبي متوقع لتلك الاقتصادات، مع التفاوت بين وضع الاقتصاد الأمريكي الذي شهد خفضاً طفيفاً في توقعات نموه لتصبح نحو 1.6 في المئة و2.6 في المئة لعامي 2013 و2014، على التوالي، بينما تحسنت توقعات النمو لمنطقة اليورو ككل، إلا أنها ستستمر في الانكماش عام 2013 بنحو 0.4- في المئة، مقابل نمو بنحو 1 في المئة عام 2014. وجدير بالذكر أن الاقتصاد البريطاني حظي بأكبر نصيب من التحسن في التوقعات، ضمن الاقتصادات الكبرى، إذ تحسنت توقعات نموه من نحو 0.9 في المئة و1.5 في المئة، لعامي 2013 و2014، على التوالي، لنحو 1.4 في المئة و1.9 في المئة، للسنتين على التوالي.

وبلغت توقعات الصندوق لنمو اقتصادات مجلس التعاون الخليجي في عامي 2013 و2014 نحو 3.7 في المئة و4.1 في المئة، أي تراجعاً عن معدل 5.2 في المئة لعام 2012، ومن المتوقع أن يأتي الاقتصاد القطري في الترتيب الأول لعام 2013 بنحو 5.1 في المئة، ثم العماني بنحو 5 في المئة، ثم البحريني بنحو 4.4 في المئة، ثم الإماراتي بنحو 4 في المئة، ثم السعودي بنحو 3.6 في المئة، فالكويتي، أخيراً، وبفارق كبير بنحو 0.8 في المئة. وذلك تقدير سلبي لأداء الاقتصاد الكويتي، رغم احتلاله المركز الثاني، خليجياً، من حيث معدل النمو الاقتصادي في عام 2012، حين نما بنحو 6.2 في المئة، ذلك يعني أن أداءه تخلف، خليجياً، إلى المركز الأخير وانتكس في أدائه عن مستوى سنة مضت. وكان الاقتصاد العماني الأكثر تقدماً من حيث التصنيف، من المركز الرابع في عام 2012 إلى الثاني في عام 2013، رغم ارتفاع نموه السنوي لعام 2013 بنحو 0.1 نقطة مئوية، فقط، وبالتالي فإن تقدمه يُعزى إلى تراجع نمو الاقتصادات الخليجية الأخرى، بالدرجة الأولى، والتي كان أكثرها تراجعاً -بعد الاقتصاد الكويتي- الاقتصاد السعودي، الذي تراجع نموه من المركز الثالث، خليجياً، بنحو 5.1 في المئة عام 2012، إلى المركز قبل الأخير، لكن، متوقع أن يتحسن نمو الاقتصادين الكويتي والسعودي، دون غيرهما، في عام 2014، ليبلغ نموهما نحو 2.6 في المئة و4.4 في المئة، على التوالي، إلا أن هذه التوقعات، على الأرجح، لن تتحقق بدقة بسبب اعتماد الاقتصادين على النفط، وسوق النفط متقلب الأداء.

قطاع صناديق الاستثمارات استحوذ على 5.3 في المئة

الأفراد مازالوا أكبر المتعاملين في سوق الكويت

تحدث «الشال» عن خصائص التداول في سوق الكويت فقال ان الشركة الكويتية للمقاصة أصدرت تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين»، عن الفترة من 2013/01/01 إلى 2013/09/30، والمنشور على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية. وأفاد التقرير أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، إذ استحوذوا على 59.9 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «54.2 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، و57.3 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «51.6 في المئة للفترة نفسها من عام 2012». وباع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 5.811 مليارات دينار، كما اشتروا أسهما بقيمة 5.560 مليارات دينار، ليصبح صافي تداولاتهم، الوحيدون بيعاً، نحو 251.076 مليون دينار.

وأوضح ان قطاع المؤسسات والشركات استحوذ على 18.5 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «21.2 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، و18.3 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «17.6 في المئة للفترة نفسها من عام 2012». وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 1.796 مليار دينار، في حين باع أسهماً بقيمة 1.773 مليار دينار، ليصبح صافي تداولاته، شراءً، نحو 23.126 مليون دينار، وثالث المساهمين في سيولة السوق، هو قطاع حسابات التداول «المحافظ»، فقد استحوذ على 18.9 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «19.7 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، و17 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «20.2 في المئة للفترة نفسها من عام 2012». وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 1.828 مليار دينار، في حين باع أسهما بقيمة 1.650 مليار دينار، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر شراءً، نحو 177.974 مليون دينار.

وآخر المساهمين في السيولة، قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 5.3 في المئة من إجمالي قيمة.

واشار الى ان الأسهم المشتراة، «7.5 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، و4.8 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «8 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 516.047 مليون دينار، في حين باع أسهماً بقيمة 466.070 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته، بيعاً، نحو 49.976 مليون دينار.

قطاع المحافظ الاستثمارية استحوذ على 18.9 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة

وتابع: ومن خصائص سوق الكويت للأوراق المالية استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهما بقيمة 8.920 مليارات دينار، مستحوذين، بذلك، على 92 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «90.4 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، في حين اشتروا أسهما بقيمة 8.883 مليارات دينار، مستحوذين، بذلك، على 91.6 في المئة، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «90.6 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، ليبلغ صافي تداولاتهم، بيعاً، نحو 37.644 مليون دينار.

ومضى: وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، 6.5 في المئة، «6.7 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، أي ما قيمته 627.471 مليون دينار، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة، نحو 559.841 مليون دينار، أي ما نسبته 5.8 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «6.4 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، ليبلغ صافي تداولاتهم، الوحيدون شراءً، نحو 67.630 مليون دينار.

واكمل: وبلغت نسبة حصة المستثمرين، من دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، 2.3 في المئة، «3.2 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، أي ما قيمته 220.050 مليون دينار، في حين بلغت نسبة أسهمهم المشتراة، 2 في المئة، «2.7 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، أي ما قيمته 190.063 مليون دينار، ليبلغ صافي تداولاتهم، بيعاً، نحو 29.987 مليون دينار.

واستطرد: وبمقارنة خصائص التداول، خلال فترة الأشهر التسعة «يناير ولغاية سبتمبر 2013»، ظل التوزيع النسبي بين الجنسيات، كما هو، «91.8 في المئة للكويتيين و6.1 في المئة للمتداولين من الجنسيات الأخرى و2.1 في المئة للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي»، «مقارنة بنحو 90.5 في المئة للكويتيين و6.5 في المئة للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3 في المئة للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، للفترة نفسها من عام 2012»، أي إن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، بإقبال من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يفوق إقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد لا للمؤسسات، وهي خاصية إلى ازدياد.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 420.2 في المئة، ما بين ديسمبر 2012 وسبتمبر 2013، «مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 23.3 في المئة ما بين ديسمبر 2011 وسبتمبر 2012، وقد استقر عدد حسابات التداول النشطة، في نهاية شهر سبتمبر 2013، عند 80.549 حساباً، أي ما نسبته 28.6 في المئة من إجمالي الحسابات. والحسابات النشطة التي تضاعفت أكثر من أربعة أضعاف تعتبر حالة استثنائية، إذ تم فتح نحو 60 ألف حساب جديد لتغطية تداولات أسهم بنك وربة، وهي حال لن تتكرر سوى عند طرح أسهم شركة أخرى بالأسلوب نفسه، لذلك من المتوقع أن يبدأ تقلص الحسابات النشطة، لاحقاً.

بارتفاع بلغ 76.8 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي

السيولة في البورصة الكويتية بلغت 9.5 مليارات دينار مع نهاية الربع الثالث

سلط «الشال» الضوء على خصائص سيولة سوق الكويت «يناير – سبتمبر 2013» فقال بانتهاء شهر سبتمبر الفائت، انقضى من السنة الحالية –2013– ثلاثة أرباعها، ولايبدو أن تغيراً قد طرأ على خصائص سيولة السوق، إذ ذهب الارتفاع في السيولة، معظمه، إلى مزيد من المضاربة غير الصحية. فمع نهاية الربع الثالث، بلغت سيولة السوق –قيمة تداولاته– نحو 9.5 مليارات دينار، مرتفعة بنحو 4.1 مليارات دينار، عن مستوى سيولة السوق في الشهور التسعة الأولى من عام 2012، أو بنسبة ارتفاع بلغت نحو 76.8 في المئة. وارتفاع سيولة أي سوق تعتبر من الخواص الجيدة، ولكنها جيدة إذا كانت الغلبة فيها للتداولات على الأسهم المتوقع لها أداء أفضل، وجيدة إذا كانت موزعة على الشركات المدرجة، معظمها، وغير صحية وخطرة إن انحرفت لتغذي انتفاخ أسعار عدد قليل من الشركات الصغيرة.

واكد ان اتجاه السيولة في الإرباع الثلاثة الأولى من العام الجاري فيه انحراف عام وهو أقل ضرراً، فنحو 65.1 في المئة من تلك السيولة اتجه إلى 30 شركة، فقط، نسبتها إلى عدد الشركات المدرجة نحو 15 في المئة فقط، ونصيبها من القيمة الرأسمالية للسوق نحو 45.9 في المئة. ذلك يعني أن 85 في المئة من عدد الشركات المدرجة لا تحصل سوى على 34.9 في المئة من سيولة السوق، أي إن الشركات المدرجة، معظمها، ضعيفة السيولة، أو سوق سائل بينما شركاته، معظمها، ضعيفة السيولة. وواصل: وانحراف السيولة الخاص بتلك الشركات أسوأ كثيراً، إذا تمعنا في توزيع السيولة على الشركات الـ30 السائلة، فنحو 47.7 في المئة من سيولة السوق، أو نحو 4.5 مليارات دينار، ذهبت إلى 23 شركة صغيرة، لا يتعدى نصيبها من قيمة السوق 3.4 في المئة، أو بقيمة رأسمالية بحدود 1.09 مليار دينار. أي بمعدل دوران لأسهمها، كلها، بحدود 400 في المئة، بينما راوح معدل الدوران، لأدناها، نحو 120 في المئة، ولأعلاها نحو 1412 في المئة، من دون اقتطاع ما هو مرهون أو اقتطاع الملكيات الاستراتيجية في هذه الشركات.

وختم: ومع نهاية الربع الثالث، بلغت مكاسب مؤشر السوق الرسمي السعري نحو 30.9 في المئة، والمؤشر السعري يتأثر، كثيراً، بحركة أسعار أسهم الشركات الصغيرة، بينما بلغت مكاسب مؤشر السوق الرسمي الوزني نحو 10.8 في المئة أي ثلث مكاسب السعري. وانحراف السيولة عيب كبير من عيوب سوق الكويت للأوراق المالية، ومن نتائجه عيب آخر كبير وهو أن السوق الكويتي هو السوق الوحيد في العالم الذي تقرأ أداءه بتفاوت شديد من مؤشرين تصدرهما جهة رسمية واحدة، والمؤكد أن المؤشر السعري خطأ. ولا مبرر ولا عذر في استمرار تداولات المصايد، وأحياناً، على سهم واحد، أو عشرة أو مئة سهم رخيص، فالأصل في وظائف أسواق المال الرشيدة هو الحرص على عدم العبث بمدخرات المتداولين فيها، وما يحدث من انحراف هو عبث.

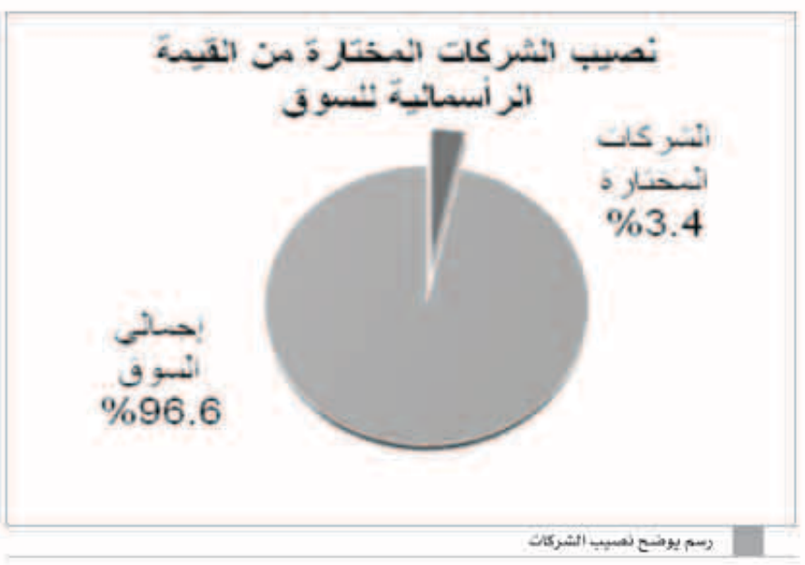

رسم يوضح نصيب الشركات

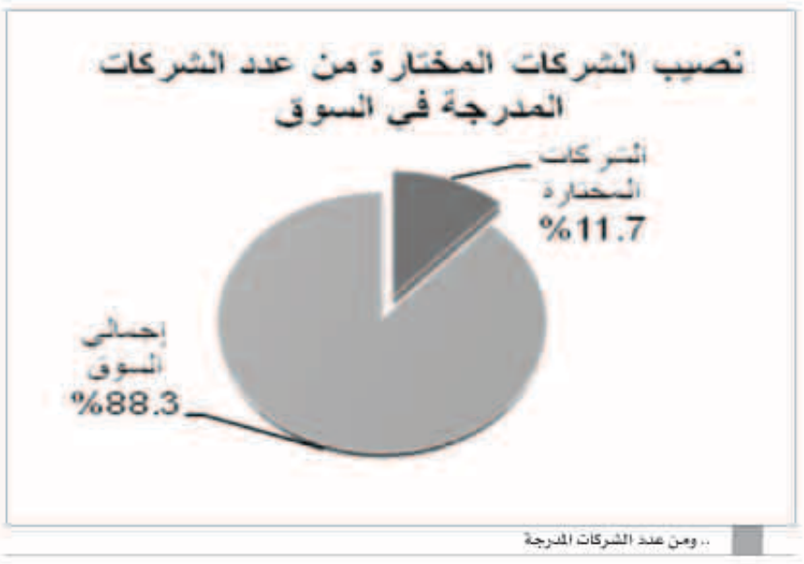

.. ومن عدد الشركات المدرجة

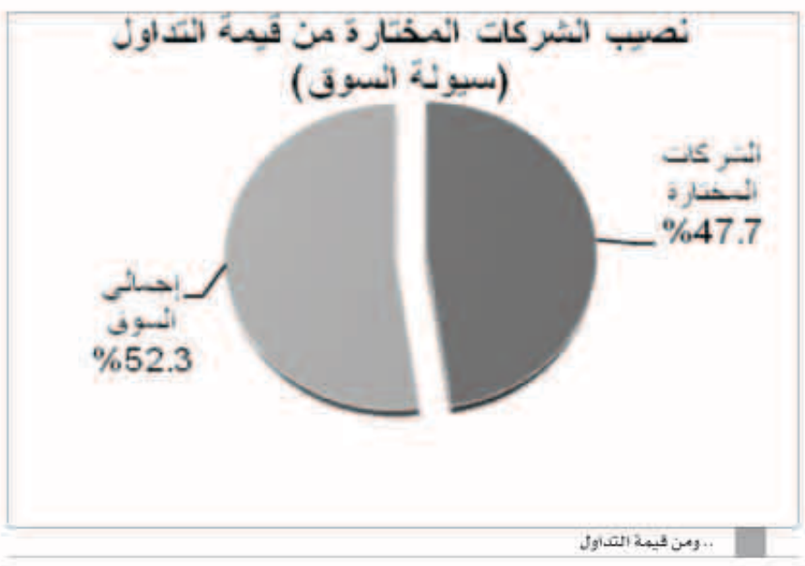

.. ومن قيمة التداول